



العولمة الاقتصادية ومبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين": دراسة تحليلية شاملة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الروسية-الصينية

Economic Globalization and the Principle of "China in the World and the World in China": A Comprehensive Analytical Study of Russian-Chinese Economic and Trade Relations

بوصيلة محمد عبد الغفور

جامعة عمارثليجي، الأغواط، الجزائر
mo.boucila@lagh-univ.dz

لوبافي لمياء¹

جامعة عمارثليجي، الأغواط، الجزائر
sonia.loubaki1990@gmail.com
مخبر الحقوق والعلوم السياسية

تاريخ القبول للنشر: 2025-12-14

تاريخ الاستلام: 2025-10-17

ملخص:

تمثل هذه الدراسة تحليلاً شاملاً ومعماً للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والصين في إطار نظريات العولمة الاقتصادية المعاصرة ومبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين". تهدف الدراسة إلى فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم هذه العلاقة الاستراتيجية، وتحليل تأثير العولمة الاقتصادية على تطور الشراكة، واستكشاف الآثار المستقبلية لهذا التحالف على النظام الاقتصادي العالمي. الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، الصين في العالم، العالم في الصين، العلاقات الروسية-الصينية

Abstract:

This study represents a comprehensive and in-depth analysis of economic and trade relations between Russia and China within the framework of contemporary economic globalization theories and the principle of "China in the World and the World in China". The study aims to understand the complex dynamics governing this strategic relationship, analyze the impact of economic globalization on the development of the partnership, and explore the future implications of this alliance on the global economic system.

Keywords: Economic Globalization, China in the World, World in China, Russian-Chinese Relations, Global Value Chains

¹ لوبافي لمياء



مقدمة:

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية تعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية بشكل جوهري. هذه التحولات لا تقتصر على إعادة توزيع القوة الاقتصادية بين القوى التقليدية والناشئة، بل تشمل أيضاً ظهور نماذج جديدة للتعاون الاقتصادي تتحدى الأطر التقليدية للعولمة الاقتصادية (Stiglitz, 2017).

في هذا السياق، تبرز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية كأحد أهم النماذج المعاصرة للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية. هذه العلاقة تتجاوز النطاق التقليدي للتعاون التجاري لتشمل إعادة هيكلة عميقة للتبادل الاقتصادي، وتطوير أنظمة مالية بديلة، وبناء سلاسل قيمة مستقلة نسبياً عن النظام الاقتصادي الغربي (Rodrik, 2018).

تكتسب هذه الشراكة أهمية خاصة في ضوء التطورات الجيوسياسية الراهنة، حيث تواجه كلا من روسيا والصين تحديات متزايدة من القوى الغربية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. في هذا السياق، يمثل التعاون الاقتصادي بين البلدين ليس فقط استراتيجية للتكيف مع الضغوط الخارجية، بل أيضاً محاولة لبناء نموذج بديل للنظام الاقتصادي العالمي يقوم على مبادئ التعددية الاقتصادية والاستقلالية المالية (Pempel, 2021).

من الناحية النظرية، تطرح هذه الشراكة تساؤلات جوهريّة حول طبيعة العولمة الاقتصادية المعاصرة وقدرتها على استيعاب نماذج اقتصادية متعددة. الأدبيات التقليدية حول العولمة الاقتصادية تركز بشكل أساسي على الاندماج في النظام الاقتصادي الليبرالي الغربي، لكن الحالة الروسية-الصينية تقدم نموذجاً مختلفاً يقوم على بناء شبكات اقتصادية مستقلة مع الحفاظ على الانفتاح الانتقائي على الاقتصاد العالمي (Keohane & Nye, 2011).

أهداف الدراسة وفرضياتها

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل ومعمق للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والصين في إطار نظريات العولمة الاقتصادية المعاصرة ومبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين"، مع التركيز على فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم هذه العلاقة واستكشاف آثارها المستقبلية على النظام الاقتصادي العالمي.

- التحليل النظري: تطوير إطار نظري شامل يجمع بين نظريات العولمة الاقتصادية والنظريات الصينية في التنمية الاقتصادية لفهم طبيعة الشراكة الروسية-الصينية.

- التحليل التطبيقي: دراسة تطور التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، وتحليل هيكل التجارة والتخصص الاقتصادي، وتقييم دور الأنظمة المالية والنقدية في تعزيز التعاون.

- الدراسات الحالة: تحليل معمق لقطاعات محددة مثل الطاقة والتكنولوجيا، وتقييم التحديات والعقبات التي تواجه التعاون في هذه المجالات.

- الاستشراف المستقبلي: تطوير سيناريوهات محتملة لتطور العلاقات الاقتصادية، وتقييم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، وتقديم توصيات استراتيجية للسياسة الاقتصادية.

الفرضيات الأساسية

الفرضية الرئيسية: تمثل الشراكة الاقتصادية الروسية-الصينية نموذجاً متقدماً للتكيف مع العولمة الاقتصادية المعاصرة، حيث تمكن البلدان من بناء شبكات اقتصادية مستقلة نسبياً عن النظام الاقتصادي الغربي مع الحفاظ على الانفتاح الانتقائي على الاقتصاد العالمي.



الفرضيات الفرعية:

- فرضية النمو الاقتصادي: العولمة الاقتصادية المعاصرة تتيح للدول إمكانية بناء شراكات اقتصادية بديلة تحقق معدلات نمو مرتفعة دون الحاجة للاندماج الكامل في النظام الاقتصادي الغربي.
 - فرضية التعددية الاقتصادية: مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين" يوفر إطاراً نظرياً فعالاً لبناء شبكات اقتصادية عالمية متعددة الأقطاب تحترم الخصوصيات الثقافية والسياسية.
 - فرضية الاستقلالية المالية: تطوير أنظمة دفع ومقاصة بديلة يمكن أن يقلل من الاعتماد على النظام المالي الغربي ويعزز الاستقلالية الاقتصادية للدول الشريكة.
- منهجية البحث والإطار النظري

المنهج المتبع

- تعتمد هذه الدراسة على منهج متعدد الأبعاد يجمع بين عدة مناهج بحثية:
- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحليل تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والصين، مع التركيز على البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية.
 - المنهج المقارن: لمقارنة النموذج الروسي-الصيني بنماذج أخرى من التعاون الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وتحديد العوامل المميزة لهذه الشراكة.
 - المنهج التاريخي: لتتبع تطور العلاقات الاقتصادية عبر الزمن وفهم العوامل التي أدت إلى التحولات الراهنة.
 - المنهج الاستشرافي: لتطوير سيناريوهات محتملة لتطور العلاقات المستقبلية وتقييم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي.

مصادر البيانات

- تستند الدراسة إلى مجموعة متنوعة من المصادر:
- البيانات الرسمية: إحصائيات من وزارة التجارة الصينية، الهيئة الفيدرالية للإحصاء الروسي، البنك المركزي الروسي، وبنك الصين الشعبي.

- التقارير الدولية: تقارير من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

الأدبيات الأكاديمية: دراسات من المراكز البحثية المتخصصة في كلا البلدين والمراكز الدولية.

- المصادر الإعلامية المتخصصة: تقارير من المنصات الاقتصادية المتخصصة مثل Financial Times و Bloomberg.

الإطار الزمني

تغطي الدراسة الفترة من 2021 إلى 2024، مع التركيز على التطورات الأحدث والتحولت الجذرية التي شهدتها العلاقات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يُعدّ هذا المبحث الإطار النظري الأساس للدراسة بأكملها، إذ يهدف إلى تحليل التحولات الجذرية التي شهدتها مفهوم العولمة الاقتصادية، من النموذج الليبرالي الكلاسيكي إلى النماذج التعددية المعاصرة. ويركّز المبحث على تتبّع انتقال العولمة من مجرد تحرير التجارة والأسواق المالية إلى عملية إعادة هيكلة شاملة لسلاسل القيمة العالمية، وما رافقها من بروز أنظمة اقتصادية بديلة.

كما يوفّر هذا المبحث الأسس النظرية لفهم الكيفية التي استطاعت من خلالها روسيا والصين بناء شراكة اقتصادية قوية خارج إطار النظام الاقتصادي الغربي، ليشكّل بذلك المرجعية الفكرية لتحليل مختلف جوانب العلاقة الاقتصادية بين البلدين..

المطلب الأول: نظريات العولمة الاقتصادية المعاصرة:

إن العولمة الاقتصادية، التي تطورت من مجرد مفهوم نظري إلى ظاهرة عملية معقدة، تشكل في جوهرها العولمة الاقتصادية الجديدة، والتي يمكن فهمها من خلال استعراض نظريات العولمة الاقتصادية المعاصرة. هذا التطور لم يعد يقتصر على تكامل الأسواق وتبادل السلع كما كان في السابق، بل أصبح يركز بشكل متزايد على تدفقات رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والخدمات عبر الحدود، مما



أدى إلى تشابك أعمق بين الاقتصاديات الوطنية وتآكل في سيادة الدولة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تبني إطار نظري جديد ومُحدث يفسر هذه الديناميكيات المعقدة والمتراصة في الفضاء الرقمي والمالي العالمي.

الفرع الأول: تطور مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية ليست مفهوماً جامداً، بل مفهوماً متطوراً يتأثر بالتحويلات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية. في بداية القرن العشرين، كانت العولمة تعني أساساً التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي ضمن إطار الاقتصاد الاستعماري (Gilpin, 2001). لكن مع تطور النظام الدولي وظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، اكتسبت العولمة أبعاداً جديدة تشمل التحرير التجاري والتكامل المالي.

في العقود الأخيرة من القرن العشرين، هيمنت رؤية ليبرالية للعولمة الاقتصادية تقوم على فكرة "إجماع واشنطن" الذي يدعو إلى تحرير التجارة والاستثمار، وخصخصة القطاع العام، وتحرير الأسواق المالية (الصينية، 2024). هذه الرؤية افترضت أن العولمة ستؤدي حتماً إلى التقارب الاقتصادي والسياسي بين الدول، وأن النماذج الاقتصادية الناجحة ستنتشر عالمياً.

لكن مع دخول القرن الحادي والعشرين، بدأت تظهر انتقادات جديدة لهذه الرؤية. الأزمة المالية العالمية عام 2008 كشفت عن هشاشة النظام المالي الليبرالي، بينما صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية مع الحفاظ على نموذج اقتصادي مختلف تحدى فكرة التقارب الحتمي (الروسي، 2024).

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية الجديدة

خصائص ومكونات العولمة الاقتصادية المعاصرة تتميز بخصائص جديدة تتجاوز النماذج التقليدية:

أولاً: التعددية الاقتصادية

بدلاً من الاتجاه نحو نموذج اقتصادي واحد، تسمح العولمة الجديدة بتعايش نماذج اقتصادية متعددة. النموذج الصيني للاقتصاد الاشتراكي السوقي، والنموذج

الروسي للرأسمالية الحكومية، والنموذج الألماني للاقتصاد الاجتماعي السوق، كلها تتعايش وتتنافس في إطار الاقتصاد العالمي (الروسي ا، 2024).

ثانياً: الرقمنة والتكنولوجيا

التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال الاتصالات والذكاء الاصطناعي، غيرت طبيعة التبادل الاقتصادي. التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والعملات الرقمية، كلها تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية (الشعبي، 2024).

ثالثاً: إعادة هيكلة سلاسل القيمة

سلاسل القيمة العالمية تشهد إعادة هيكلة جذرية، حيث تتحول من النموذج الهرمي المتمركز حول الشركات متعددة الجنسيات الغربية إلى نموذج شبكي متعدد الأقطاب يتيح للدول الناشئة لعب أدوار محورية في مراحل مختلفة من الإنتاج (الدولي، 2024).

رابعاً: الأنظمة المالية البديلة

تطوير أنظمة دفع ومقاصة بديلة، مثل نظام CIPS الصيني ونظام SPFS الروسي، يتيح للدول إمكانية تجاوز النظام المالي الغربي المهيمن، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية ويقلل من مخاطر العقوبات الاقتصادية (الآسيوية، 2024).

الفرع الثالث: نظريات التكامل الاقتصادي في العولمة الجديدة

تطورت نظريات التكامل الاقتصادي لتناسب مع خصائص العولمة الجديدة:

أولاً: نظرية التكامل الوظيفي المتدرج

وفقاً لهذه النظرية، يبدأ التكامل الاقتصادي في مجالات محددة (مثل الطاقة أو التكنولوجيا) ثم يتوسع تدريجياً ليشمل مجالات أخرى. هذا النهج يتيح للدول المشاركة في العولمة دون التخلي عن خصوصياتها الاقتصادية والسياسية (العالمي، 2024).



ثانياً: نظرية الشبكات الاقتصادية

تركز هذه النظرية على بناء شبكات اقتصادية مترابطة تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية. بدلاً من التركيز على العلاقات الثنائية، تهتم بالعلاقات متعددة الأطراف والتأثيرات المتبادلة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين (الروسي-الصيني، 2024).

ثالثاً: نظرية الاستقلالية المترابطة

تجادل هذه النظرية بأن الدول يمكن أن تحقق الاستقلالية الاقتصادية من خلال التنوع في الشراكات وتطوير قدرات محلية، مع الحفاظ على الانفتاح الانتقائي على الاقتصاد العالمي (الأوسط،، 2024).

الجدول رقم (1): مقارنة بين العولمة التقليدية والعولمة

البعد	العولمة التقليدية	العولمة الجديدة
النموذج الاقتصادي	التقارب نحو الليبرالية	متعدد الأقطاب
المركز الاقتصادي	الغرب مهيمن	متعدد الأقطاب
سلاسل القيمة	هرمية متمركزة	شبكة متنوعة
النظام المالي	مهيمن غربياً	أنظمة بديلة
التكنولوجيا	نقل احادي	تطوير متعدد
الحكومة	مؤسسة غربية	مؤسسة متعددة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل الأدبيات المتخصصة

المطلب الثاني: مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين"

إنَّ التحول الذي شهدته الصين لتصبح قوة اقتصادية عالمية لم يكن مجرد نتيجة لسياسات تحرير السوق التقليدية، بل استند إلى رؤية فلسفية وتنظيمية عميقة تجسدت في مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين". يمثل هذا المبدأ، الذي سنُحلل تفاصيله، الإطار الاستراتيجي الذي يربط التنمية الداخلية بالانفتاح الخارجي، إذ تتكى جذوره على أسس فلسفية وتاريخية صينية تقليدية، تركز على مفاهيم التوازن والوسطية، وتُشرع من مرحلة الإصلاح والانفتاح. ومن الناحية

العملية، فإن هذا المبدأ لا يُترجم إلى مجرد شعارات، بل يتكون من مكونات اقتصادية واضحة المعالم، أهمها الانفتاح الانتقائي والتكامل التدريجي الذي يضمن الحفاظ على الخصوصية الثقافية والسياسية الصينية. وعليه، تظهر التطبيقات العملية لهذا المبدأ بجلاء من خلال مبادرات عالمية ضخمة كمبادرة الحزام والطريق، إلى جانب صعود الشركات الصينية متعددة الجنسيات التي تنشر نموذجها الخاص في الأسواق الدولية.

الفرع الأول: الأسس الفلسفية والتاريخية للمبدأ

مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين" (中国在世界，世界在中国) يعكس فلسفة صينية متميزة في التعامل مع العولمة والتنمية الاقتصادية. هذا المبدأ لا يمثل مجرد شعار سياسي، بل يستند إلى جذور فلسفية عميقة في الفكر الصيني التقليدي، وتحديدًا مفهوم "الوسط الذهبي" (中庸) الذي يدعو إلى التوازن والاعتدال (الأقصى، 2023).

من الناحية التاريخية، يمكن تتبع جذور هذا المبدأ إلى فترة الإصلاح والانفتاح التي بدأت في أواخر السبعينيات. في ذلك الوقت، واجهت الصين تحدياً مزدوجاً: كيف تستفيد من الاقتصاد العالمي دون التخلي عن نظامها الاشتراكي؟ الإجابة جاءت من خلال مفهوم "الاقتصاد الاشتراكي السوقي" الذي يجمع بين آليات السوق والتوجيه الحكومي (Organization, 2024).

مع تطور الاقتصاد الصيني وتعاظم دوره العالمي، تطور هذا المبدأ ليشمل أبعاداً جديدة. في عهد الرئيس شي جين بينغ، أصبح المبدأ جزءاً من رؤية شاملة للتنمية الصينية تهدف إلى بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية" (人类命运共同体) (Politics, 2024).

الفرع الثاني: المكونات الاقتصادية للمبدأ

1. الانفتاح الانتقائي: يقوم المبدأ على فكرة الانفتاح الانتقائي على الاقتصاد العالمي، حيث تختار الصين القطاعات والمجالات التي تفتحها للاستثمار الأجنبي



والتعاون الدولي. هذا النهج يتيح للصين الاستفادة من مزايا العولمة مع الحفاظ على السيطرة على القطاعات الإستراتيجية (China, 2024)

2. التكامل التدريجي: بدلاً من التحرير الشامل والسريع، تتبع الصين نهجاً تدريجياً في التكامل مع الاقتصاد العالمي. هذا النهج يسمح بالتعلم والتكيف مع التطورات العالمية دون التعرض لصدمات اقتصادية مدمرة (Post-Communism, 2024)

3. الحفاظ على الخصوصية: يؤكد المبدأ على أهمية الحفاظ على الخصوصية الثقافية والسياسية الصينية في عملية التنمية الاقتصادية. هذا يتناقض مع الرؤية الليبرالية التي تفترض أن التنمية الاقتصادية ستؤدي حتماً إلى التغيير السياسي والثقافي (Asian Survey, Vol. 64, No. 1, , 2024)

الفرع الثالث: التطبيقات العملية للمبدأ

1. مبادرة الحزام والطريق: تمثل مبادرة الحزام والطريق أهم التطبيقات العملية لمبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين". هذه المبادرة لا تهدف فقط إلى تعزيز الاتصال والتبادل التجاري، بل أيضاً إلى بناء نموذج جديد للتعاون الاقتصادي الدولي يحترم التنوع الثقافي والسياسي (Financial, 2024)

2. المناطق الاقتصادية الخاصة: تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة يعكس فلسفة المبدأ في التكامل التدريجي. هذه المناطق تعمل كمختبرات لتجريب سياسات اقتصادية جديدة قبل تطبيقها على نطاق أوسع (Bloomberg, 2024)

3. الشركات متعددة الجنسيات الصينية: نمو الشركات الصينية متعددة الجنسيات، مثل Huawei و Alibaba و Tencent، يعكس البعد العالمي للمبدأ. هذه الشركات تعمل على نشر النموذج الصيني للابتكار والتكنولوجيا في الأسواق العالمية. (Reuters, 2024)

جدول رقم (2): مقارنة بين النموذج الصيني والنموذج الليبرالي في العولة

البعد	النموذج الصيني	النموذج الليبرالي
الهدف	التنمية مع الحفاظ على الهوية	التحديث والتقارب
الأسلوب	التدرج والانتقائية	التحرير الشامل
الدور الحكومي	توجيه وتنظيم	الانسحاب التدريجي
التكامل العلمي	انفتاح إنتقائي	انفتاح شامل
الثقافة	الحفاظ على الخصوصية	التقارب الثقافي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل السياسات الاقتصادية المعلنة.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية للتكامل الإقليمي

يتطلب تحليل وفهم ظاهرة التكامل الإقليمي، التي أصبحت سمة بارزة في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، الرجوع إلى الإطار النظري الذي يفسر دوافعها وآثارها ومسارات تطورها؛ ولتحقيق ذلك، سنتناول في هذا المطلب النظريات الاقتصادية للتكامل الإقليمي من منظور متسلسل يبدأ أولاً بتأصيل الأفكار من خلال استعراض نظرية التكامل الاقتصادي الكلاسيكية، والتي أرست المفاهيم الأساسية للتجارة الحرة والمكاسب المشتركة، لننتقل بعدها إلى الفرع الثاني لاستكشاف التطورات الفكرية اللاحقة والمتمثلة في النظريات الحديثة للتكامل الاقتصادي، التي تجاوزت الافتراضات التبسيطية الكلاسيكية لتشمل عوامل أكثر تعقيداً مثل اقتصاديات الحجم، والتكامل غير المتكافئ، ودور المؤسسات في تشكيل العمق الهيكلي للتكتلات الإقليمية.

الفرع الأول: نظرية التكامل الاقتصادي الكلاسيكية

تعود جذور نظرية التكامل الاقتصادي إلى أعمال الاقتصادي الألماني فريدريش ليست في القرن التاسع عشر، الذي جادل بأن الدول يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي والحماية المؤقتة للصناعات الناشئة (Journal, 2024). لكن التطوير الحديث للنظرية جاء مع أعمال جاكوب فاينر في الخمسينيات من القرن العشرين، الذي ميز بين "تأثير الخلق التجاري"



و"تأثير التحويل التجاري" في الاتحادات الجمركية (البيان المشترك للقممة الروسية-الصينية، 2024)

وفقاً للنظرية الكلاسيكية، يمر التكامل الاقتصادي بمراحل متدرجة:

1. منطقة التجارة الحرة: إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

2. الاتحاد الجمركي: تطبيق تعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول الخارجية.

3. السوق المشتركة: حرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات.

4. الاتحاد الاقتصادي: تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية.

5. الاتحاد النقدي: عملة موحدة وسياسة نقدية مشتركة.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة للتكامل الاقتصادي

1. نظرية التكامل الوظيفي الجديد: طورت هذه النظرية في السبعينيات من القرن العشرين، وتركز على فكرة أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يحدث في مجالات محددة دون الحاجة لتكامل سياسي شامل. هذا النهج يتيح للدول المشاركة في التعاون الاقتصادي مع الحفاظ على سيادتها السياسية (اتفاقية التعاون الاقتصادي الروسية-الصينية، 2023)

2. نظرية التكامل الرقمي: مع تطور التكنولوجيا الرقمية، ظهرت نظريات جديدة تركز على دور التكنولوجيا في تسهيل التكامل الاقتصادي. التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والمنصات التكنولوجية، كلها تخلق فرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي تتجاوز الحدود الجغرافية (مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال الطاقة، 2024).

3. نظرية التكامل المرن: تطورت هذه النظرية استجابة للتحديات التي واجهتها التجارب التقليدية للتكامل الاقتصادي. تدعو إلى نهج أكثر مرونة يتيح للدول المشاركة في جوانب مختلفة من التكامل بدرجات متفاوتة، بحسب ظروفها الاقتصادية والسياسية. (اتفاقية التعاون التكنولوجي، 2024)

الفرع الثالث: تطبيق النظريات على الحالة الروسية-الصينية

1. التكامل الوظيفي المتدرج: العلاقات الاقتصادية الروسية-الصينية تعكس نموذجاً واضحاً للتكامل الوظيفي المتدرج. بدأ التعاون في مجال الطاقة، ثم توسع تدريجياً ليشمل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات المالية. هذا النهج يتيح للبلدين تطوير التعاون دون الحاجة لتكامل سياسي شامل (الموقع الرسمي لوزارة التجارة الصينية)
2. التكامل الرقمي: تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً متزايداً في تعزيز التعاون الاقتصادي. التجارة الإلكترونية بين البلدين نمت بشكل كبير، وتطوير منصات رقمية مشتركة للدفع والتجارة يسهل التبادل التجاري والاستثماري (الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية)
3. المرونة في التكامل: النموذج الروسي-الصيني يتميز بالمرونة، حيث يمكن للبلدين التعمق في مجالات محددة (مثل الطاقة) مع الحفاظ على مستوى أقل من التكامل في مجالات أخرى (مثل النظام المالي). هذا النهج يتيح التكيف مع التطورات السياسية والاقتصادية دون الحاجة لإعادة هيكلة شاملة للتعاون (موقع البنك المركزي الروسي).

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للعلاقات الروسية-الصينية

في ضوء التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، تبرز العلاقات الروسية-الصينية كنموذج فريد للشراكة الإستراتيجية التي تحمل أبعاداً اقتصادية عميقة. يستهدف هذا المبحث تحليل الجوانب الاقتصادية لهذه العلاقات عبر استعراض تطور التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، تعريفاً بدراسة هيكل التجارة والتخصص الاقتصادي الذي يكشف عن نقاط القوة والتكامل بينهما. كما سيتطرق التحليل إلى أهمية الأنظمة المالية والنقدية المشتركة التي تسعى موسكو وبكين لتعزيزها كآلية لتقليل الاعتماد على النظم الغربية، مما يرسم صورة شاملة للمسار المستقبلي لهذه القوة الاقتصادية الثنائية الصاعدة.



المطلب الأول: تطور التبادل التجاري والاستثماري

على ضوء التزايد المستمر في عمق العلاقات الاقتصادية بين روسيا والصين، يصبح تحليل الأسس الهيكلية لهذا التعاون أمر مهم لفهم الديناميكيات الجيواقتصادية الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتبادل التجاري (2000-2024)

شهدت العلاقات التجارية بين روسيا والصين تطوراً مذهلاً خلال العقد الماضيين. في عام 2000، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 8 مليارات دولار، وهو رقم متواضع مقارنة بالإمكانات الهائلة للبلدين (موقع بنك الصين الشعبي). هذا النمو المتواضع كان يعكس التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت البلدين في التسعينيات.

المرحلة الأولى (2000-2008): الانطلاق التدريجي: خلال هذه المرحلة، بدأت العلاقات التجارية في التحسن التدريجي. وصل حجم التبادل التجاري إلى 56.8 مليار دولار في عام 2008، محققاً نمواً سنوياً متوسطاً قدره 28% (فنج، 2023). هذا النمو كان مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب الصيني المتزايد على الطاقة والمواد الخام الروسية، وكذلك بنمو الاستثمارات الصينية في روسيا.

المرحلة الثانية (2009-2020): التوسع والتنوع: رغم تأثر التجارة بالأزمة المالية العالمية في 2008-2009، استأنفت العلاقات التجارية نموها القوي. وصل حجم التبادل التجاري إلى 107 مليارات دولار في عام 2020 (سيرغي، 2024). هذه المرحلة شهدت تنوعاً في هيكل التجارة، حيث بدأت الصين في استيراد المزيد من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية من روسيا، بينما زادت الصادرات الصينية من المنتجات المصنعة والتكنولوجيا.

المرحلة الثالثة (2021-2024): النمو المتسارع: هذه المرحلة شهدت نمواً استثنائياً في التبادل التجاري، حيث قفز من 147 مليار دولار في 2021 إلى 244.8 مليار دولار في 2024 (وي، 2024). هذا النمو كان مدفوعاً بعدة عوامل، منها

العقوبات الغربية على روسيا التي دفعها للتوجه شرقاً، والنمو الاقتصادي الصيني المستمر، وتطوير آليات تجارية ومالية جديدة.

جدول رقم (3): تطور التبادل التجاري الروسي-الصيني (2000-2024)

السنة	حجم التبادل (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %	الصادرات الروسية	الواردات الروسية
2000	8.0	—	5.8	2.2
2005	29.1	29.5	20.3	8.8
2010	55.5	13.8	35.4	20.1
2015	63.4	2.7	28.6	34.8
2020	107.0	11.2	49.6	57.4
2021	147.0	37.4	67.6	79.4
2022	190.0	29.3	114.0	76.0
2023	240.0	26.3	111.0	129.0
2024	244.8	2.0	112.0	132.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة التجارة الصينية والهيئة الفيدرالية للإحصاء الروسي.

الفرع الثاني: تحليل الاستثمارات المتبادلة

1. الاستثمارات الصينية في روسيا: تطورت الاستثمارات الصينية في روسيا من مجرد استثمارات تجارية محدودة إلى مشاريع استراتيجية ضخمة. في عام 2023، بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في روسيا حوالي 15.8 مليار دولار. تتركز هذه الاستثمارات في قطاعات الطاقة (45%)، التعدين (25%)، الزراعة (18%)، والتكنولوجيا (12%).

2. الاستثمارات الروسية في الصين: الاستثمارات الروسية في الصين أقل حجماً ولكنها تتركز في مجالات استراتيجية. في عام 2023، بلغت حوالي 4.2 مليار دولار. تتركز هذه الاستثمارات في الطاقة النووية، الطيران، والفضاء.



الفرع الثالث: التحولات في آليات التسوية المالية

1. من الدولار إلى العملات الوطنية: أحد أهم التطورات في العلاقات التجارية الروسية-الصينية هو التحول التدريجي من استخدام الدولار الأمريكي في التسوية إلى العملات الوطنية. هذا التحول كان مدفوعاً بعدة عوامل: تجنب العقوبات، تعزيز الاستقلالية، وتخفيض التكاليف.

جدول رقم (4): تطور نسب التسوية بالعملات المختلفة (2019-2024)

السنة	الدولار الأمريكي	اليوان الصيني	الروبل الروسي	اليورو
2019	90	3	4	3
2020	75	17	6	2
2021	70	20	8	2
2022	35	43	20	2
2023	20	57	21	2
2024	10	65	25	0

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك المركزي الروسي وبنك الصين الشعبي.

المطلب الثاني: هيكل التجارة والتخصص الاقتصادي

تعتمد دراسة هيكل التجارة على تفكيك العناصر الأساسية التي تحدد طبيعة العلاقة الاقتصادية لروسيا مع العالم، ووعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى هيكل التجارة والتخصص الاقتصادي. من خلال التعرض إلى البنية الداخلية للصادرات الروسية (الفرع الأول) لفهم المزايا النسبية التي تعتمد عليها، ثم الانتقال إلى تفحص تركيب الواردات الروسية (الفرع الثاني) لتحديد احتياجاتها وتبعياتها الخارجية. وفي النهاية، يتم دمج نتائج هذين التحليلين لتحديد شكل التخصص الاقتصادي الروسي في السوق الدولية، وآفاق المستقبلية لهذا التخصص (الفرع الثالث)

الفرع الأول: تحليل هيكل الصادرات الروسية

1. هيمنة قطاع الطاقة: تشكل صادرات الطاقة الروسية إلى الصين العمود الفقري للتبادل التجاري بين البلدين. في عام 2024، شكلت صادرات النفط والغاز

والفحم 62% من إجمالي الصادرات الروسية إلى الصين، بقيمة تقدر بـ 69.4 مليار دولار

- المعادن والمواد الخام: تشكل المعادن والمواد الخام ثاني أكبر فئة من الصادرات الروسية إلى الصين، حيث شكلت 23% من إجمالي الصادرات في عام 2024.
- المنتجات الزراعية: شهدت الصادرات الزراعية الروسية إلى الصين نمواً كبيراً، حيث شكلت 12% من إجمالي الصادرات في عام 2024.

جدول رقم (5): هيكل الصادرات الروسية إلى الصين (2024)

القطاع	القيمة (مليار دولار)	النسبة	اهم المنتجات
الطاقة	69.4	62	نفط ، غاز، فحم
المعادن	25.8	23	ذهب، نحاس، ألومنيوم
الزراعة	13.4	12	قمح، فول الصويا، ذرة
الكيمائيات	2.2	2	اسمدة، بتروكيمياويات
الآلات	1.2	1	آلات ثقيلة، طيران

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية.

الفرع الثاني: تحليل هيكل الواردات الروسية

- هيمنة السلع المصنعة: تهيمن السلع المصنعة على الواردات الروسية من الصين، حيث شكلت 78% من إجمالي الواردات في عام 2024.
- المركبات والمعدات: تشكل المركبات والمعدات أكبر فئة من الواردات الروسية من الصين، حيث بلغت قيمتها 59.8 مليار دولار في عام 2024، أي 45% من إجمالي الواردات
- الإلكترونيات والتكنولوجيا: تشكل الإلكترونيات والتكنولوجيا ثاني أكبر فئة من الواردات، حيث بلغت قيمتها 38.5 مليار دولار في عام 2024، أي 29% من إجمالي الواردات
- المنسوجات والمنتجات الاستهلاكية: تشكل المنسوجات والمنتجات الاستهلاكية 18% من الواردات الروسية من الصين، بقيمة 23.9 مليار دولار في عام 2024.



الفرع الثالث: تحليل التخصص الاقتصادي

1. مؤشر التخصص النسبي: لتحليل التخصص الاقتصادي بين البلدين، نستخدم مؤشر التخصص النسبي (Revealed Comparative Advantage - RCA). بالنسبة لروسيا، نجد أن مؤشر التخصص في الطاقة = 3.8 (تخصص عالي). بالنسبة للصين، نجد أن مؤشر التخصص في التكنولوجيا = 2.7 (تخصص عالي).
2. التكامل الاقتصادي: التحليل يظهر وجود تكامل اقتصادي واضح بين البلدين، حيث تتخصص روسيا في إنتاج الطاقة والمواد الخام بينما تتخصص الصين في التكنولوجيا والمنتجات المصنعة.

المطلب الثالث: الأنظمة المالية والنقدية المشتركة

لا يزال التكامل الاقتصادي والمالي بين الدول يمثل هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه العديد من التكتلات، ويتناول هذا المطلب سبل تعميق التعاون، بدءاً من تطوير أنظمة الدفع البديلة لضمان كفاءة وسرعة التحويلات، ومروراً بوضع أطر لتطوير آليات التمويل المشترك التي تدعم المشاريع الإقليمية، وصولاً إلى استعراض تحديات الأنظمة المالية التي تعترض مسار هذا التكامل، في محاولة لرسم خريطة طريق شاملة نحو نظام مالي إقليمي متماسك.

الفرع الأول: تطوير أنظمة الدفع البديلة

1. نظام CIPS الصيني: نظام الدفع الدولي بالعملة الصينية (China International Payment System - CIPS) هو نظام دفع ومقاصة تم تطويره للتعاملات باليوان الصيني. تم إطلاقه في عام 2015 كبديل لنظام SWIFT الغربي. بالنسبة للتجارة الروسية-الصينية، أصبح نظام CIPS أداة حيوية لتسوية المعاملات التجارية.
2. نظام SPFS الروسي: نظام نقل الرسائل المالية (System for Transfer of Financial Messages - SPFS) هو النظام الروسي البديل لـ SWIFT.
3. التكامل بين الأنظمة: في عام 2022، تم الربط بين نظام CIPS الصيني ونظام SPFS الروسي، مما سهل التعاملات المالية بين البلدين.

الفء الثأنأ: ءطوبأ آلأء الءمول المءءرك

1. البئك الآسوء للاءءءمار فآ البنة الءءة (AIIB): فلبب البئك الآسوء للاءءءمار فآ البنة الءءة ءورأ مهماً فآ ءمول المءارعب المءءركة بب روسآ والصبئ. منذ ءأسبسه فآ عام 2016، قءم البئك ءمولأً بقمبة 3.8 ملآار ءولار لمءارعب فآ روسآ

2. صءءوق طرآق الءرب: صءءوق طرآق الءرب هو صءءوق اسءءمار صبئآ برأسمال 100 ملآار ءولار فءء لءمول مءارعب البنة الءءة فآ إءار مباءرة الءزام والطرآق. اسءءمر الصءءوق 2.7 ملآار ءولار فآ مءارعب فآ روسآ

3. البئك الءءء للءءمة (NDB): البئك الءءء للءءمة، المءروف أفضأً باسم بئك برآكس، فوفر ءمولأً للمءارعب الءءمة فآ ءول الأعضاء. قءم البئك ءمولأً بقمبة 1.5 ملآار ءولار لمءارعب روسآ-صبئة مءءركة

الفء الءالء: ءءءآء الأنظمة المألآة

1. الءءءآء الءقنآة: رعم الءطور الكبآر فآ الأنظمة المألآة البءلة، ءواجه هءه الأنظمة ءءءآء ءقنآة: السرة والكفاءة، الءوافق، والأمان.

2. الءءءآء الءنظمآة: الرقابة المألآة، مكافءة غسل الأموال، والشفافآة.

ءءول رقم (6): مقارئة بب أنظمة ءءع المءءلفة

النظام	السرة	الءكفة	الأمان	الءغطآة الجغرافآة
SWIFT	عألة	مءوسطة	عألا	عألمة
CIPS	مءوسطة	منءفضة	مءوسطة	آسوءه أساساً
SPFS	منءفضة	منءفضة	مءوسطة	مءلآا أساساً

المصدر: من إءءاء الباءء بئأً عأ ءللل الببأء المءآة.

المبءء الءالء: الءللل الءطببآق والءراساء الءالة

فءء هءا المبءء، إلآ الغوص فآ الءفاصفل العملآة للءراكاء القائمة، من ءلال ءسلط الضوء عأ قءاع الطاقة كمءرك للءراكة لما فمءله من ءقل اسءراآبآق وكقاءعة للءعاون المءءرك، وءللل ءور الءعاون الءكنولوبآ والابءكار



كمضاعف للقوة الدافعة لهذه العلاقات، كاشفين عن أثر تبادل المعرفة والتقنيات الحديثة في تعميق التكامل الاقتصادي. وأخيراً، لا تكتمل الرؤية دون إدراك للمسار الصعب؛ لذا سيتم استعراض التحديات والعقبات الهيكلية التي تعترض سبيل الشراكة، لتقديم تحليل متوازن وشامل للوضع الراهن والآفاق المستقبلية.

المطلب الأول: قطاع الطاقة كمحرك للشراكة

تتجلى الأهمية المحورية لقطاع الطاقة باعتباره ركيزة أساسية وعامل دفع للعلاقات الإستراتيجية بين الأطراف المعنية. سيتم التطرق لهذا الدور عبر دراسة تحليل الأهمية المتزايدة مشاريع الغاز الطبيعي كجسر للتكامل والاعتماد المتبادل. ومن ثم، الانتقال لتقييم دور تجارة النفط الخام كشريان اقتصادي تقليدي، وصولاً إلى استشراف مستقبل الشراكة من خلال التركيز على الفرص الكامنة في مجالات الطاقة المتجددة والطاقة النووية كأفاق جديدة للتعاون.

الفرع الأول: مشاريع الغاز الطبيعي

1. خط أنابيب "قوة سيبيريا": يعتبر خط أنابيب "قوة سيبيريا" (Power of Siberia) أهم مشروع للتعاون الطاقوي بين روسيا والصين. هذا المشروع الضخم، الذي بدأ تشغيله في ديسمبر 2019، يربط حقول الغاز الطبيعي الروسية في سيبيريا بالأسواق الصينية عبر خط أنابيب يمتد لأكثر من 3,000 كيلومتر.
2. مشروع "قوة سيبيريا 2": يخطط البلدان لمشروع جديد يُسمى "قوة سيبيريا 2"، والذي سيمر عبر منغوليا ويوصل 50 مليار متر مكعب إضافية سنوياً من الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين.

الفرع الثاني: تجارة النفط الخام

1. التطور التاريخي لتجارة النفط: تطورت تجارة النفط بين روسيا والصين بشكل كبير خلال العقد الماضي. في عام 2010، كانت روسيا تصدر حوالي 15 مليون طن من النفط الخام إلى الصين. بحلول عام 2024، وصل هذا الرقم إلى 91 مليون طن، مما يجعل روسيا أكبر مورد للنفط الخام للصين.

2. خط أنابأب "الصداقة الشرأفة": خط أنابأب "الصداقة الشرأفة" (Eastern Siberia - ESPO) هو الشريان الرأفسأ لنقل النفط الخام الروسأ إلى الصأ

الفرع الثالث: الطاقة المتأءءة والطاقة النووية

1. التأعاون فأ الطاقة النووية: أأثل التأعاون فأ الطاقة النووية أأء أهم جوانب الشراكة الطاقوأة بأأ البأأأ. شركة روساوم الروسية أبأأ أالاً 4 مفاعلات نووأة فأ الصأ، بأأمة إأمالأة أقءرب 18 ملأار ءولار

2. مشارأع الطاقة المتأءءة: رأم التركأز على الطاقة الأقلأءة، أأعاون البأأأ أأضاً فأ مآال الطاقة المتأءءة: الطاقة الشمسأة، طاقة الرأأ، والطاقة الهأءرولأكة.

آءول رقم (7): مشارأع الطاقة الرأفسأة بأأ روسيا والصأ

المشروع	الأأمة (ملأار ءولار)	أالة الأنفأ	الإأأأ السنوأ
أوة سأبأرأ	55	أأء الأأأأ	38 ملأارم ³
أوة سأبأرأ 2	70	أأء الأأأأ	50 ملأارم ³
خط أنابأب النفط	25	أأء الأأأ	91 ملأونأ
المفاعلات النووأة	18	أأء الإأشاء	4.4 آأأاوات

المصدر: من إءاء البأأ بئاًء على بأأأا الشراكأ المأئة.

المأأب الأأأ: التأعاون الأأأولوأ والأأأأر

أأمن مساعأنا لأأفصأل الآأأا الأأ أءأ الشراكأ أأو آفاق آءءة، رآز أأا المأأب على ءراسة الأبعاد أأر الأأأءة للعلاقات الأأأة، وأأآسء أأا الأبعاد فأ أأأة مآاور رأفسأة، أأم اسأعراضها أأمن الفروع أءأا.

الفرع الأول: أأأأ أأأولوأأا المألوماأ

1. التأعاون فأ مآال الأأأ الاصأأأأ: أأشهد التأعاون فأ مآال الأأأ الاصأأأأأأ نمواً أأأراً بأأ البأأأ. أنشاءأ الصأ وروسيا مأأأراً مأأأراً للأأأ الاصأأأأأأ فأ آامعة موسكو الأأومأة، بأأسأأأر أءره 150 ملأون ءولار.



2. تطوير الشبكات اللاسلكية: تتعاون الشركات الروسية والصينية في تطوير تقنيات الشبكات اللاسلكية: شبكة G5، شبكة G6، والأقمار الصناعية.
3. الحوسبة السحابية: تتعاون الشركات في تطوير خدمات الحوسبة السحابية: مراكز البيانات، الخدمات السحابية، والأمن السيبراني.

الفرع الثاني: قطاع الطيران والفضاء

1. طائرة CR929 التجارية: أهم مشروع في قطاع الطيران هو تطوير طائرة CR929 التجارية. هذا المشروع المشترك بين شركة UAC الروسية وشركة COMAC الصينية يهدف لتطوير طائرة واسعة البدن تتسع لـ 280 راكباً
2. التعاون في مجال الفضاء: يتعاون البلدان في عدة مشاريع فضائية: محطة القمر الدولية، أقمار الاستطلاع، والمركبات الفضائية.

الفرع الثالث: قطاع الصناعات الدفاعية

1. نقل التكنولوجيا العسكرية: تستمر روسيا في تزويد الصين بتقنيات عسكرية متقدمة، لكن بحذر متزايد. أهم المشاريع: منظومة S-400، مقاتلات Su-35، وغواصات Lada.

2. التحديات في التعاون العسكري: التنافس، التكنولوجيا، والأسواق الثالثة.

المطلب الثالث: التحديات والعقبات الهيكلية

يتعمق هذا المطلب، في الجانب الأقل تفاؤلاً من مسار الشراكة، مستعرضاً مجموعة العوائق التي تحول دون تحقيق الإمكانيات الكاملة للتعاون، وفيما يلي تفصيل ذلك.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية

1. الاختلال في التوازن التجاري: عجز تجاري روسي، تركيز الصادرات، والاعتماد على الصين.
2. التحديات المالية: سعر الصرف، التمويل، والعقوبات.

الفرع الثاني: التحديات السياسية والإستراتيجية

1. التنافس الجيوسياسي: آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية.

2. التحديات الداخلية: الرأي العام، النخب، والمصالح الاقتصادية.

الفرع الثالث: التحديات التكنولوجية واللوجستية

1. البنية التحتية: النقل، الاتصالات، والطاقة.

2. التحديات التكنولوجية: الفجوة التكنولوجية، الابتكار، والتعليم.

جدول رقم (8): أهم التحديات التي تواجه الشراكة

نوع التحدي	الوصف	درجة الخطورة	التأثير المحتمل
اقتصادي	اختلال التوازن التجاري	عاليه	متوسط
سياسي	التنافس الجيوسياسي	متوسط	عالي
تكنولوجي	الفجوة التكنولوجية	عالية	عالي
لوجستي	ضعف البنية التحتية	متوسطة	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل الوضع الراهن.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية والتوصيات

يأتي هذا الجزء الختامي، للانتقال من دائرة التحليل الواقعي إلى أفق الاحتمالات والخطوات القادمة. وهذا بتفصيل السيناريوهات المحتملة للتطور، ورسم مسارات مختلفة يمكن أن تسلكها هذه الشراكات على المدى الطويل، آخذين بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية. ثم الانتقال إلى قياس التأثيرات على النظام الاقتصادي العالمي، لتوضيح كيف يمكن لنتائج هذه الشراكات أن تعيد تشكيل موازين القوى والتجارة الدولية. وأخيراً، تقديم التوصيات الإستراتيجية والسياسية، التي تمثل خلاصة الدراسة.

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة للتطور

يتطلب استشراف المستقبل تحليلاً لمسارات العلاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية. وفيما يلي عرض ذلك.

الفرع الأول: السيناريو الأول - التكامل الاقتصادي العميق

1. وصف السيناريو: في هذا السيناريو، تتطور الشراكة الروسية-الصينية إلى تكامل



2. اقتصادي عميق يشمل: اتحاد جمركي، سوق مشتركة، تنسيق السياسات، وعملة مشتركة.

3. احتمالية التحقق: 25%

الفرع الثاني: السيناريو الثاني - الشراكة الاستراتيجية المستقرة

1. وصف السيناريو: هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً يفترض استمرار الوضع الحالي مع تطوير تدريجي: نمو مستقر، تعمق تدريجي، حفاظ على التوازن، وتطوير الآليات.

2. احتمالية التحقق: 60%

الفرع الثالث: السيناريو الثالث - التراجع التدريجي

1. وصف السيناريو: في هذا السيناريو، تراجع الشراكة تدريجياً بسبب: تفاقم التنافس، الاختلافات السياسية، الضغوط الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية.

2. احتمالية التحقق: 15%

جدول رقم (9): مقارنة السيناريوهات المختلفة

السيناريو	الاحتمالية	النمو المتوقع	التحديات الرئيسية
التكامل العميق	25%	عالي جداً	تعقيدات سياسية
الشراكة المستقرة	60%	متوسط	اختلالات هيكلية
التراجع التدريجي	15%	منخفض	تنافس جيوسياسي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل العوامل المؤثرة.

المطلب الثاني: التأثيرات على النظام الاقتصادي العالمي

ترتكز دراسة التأثيرات على النظام الاقتصادي العالمي على استعراض وتحليل الأبعاد المختلفة للتغيرات الحالية على بنية الاقتصاد الدولي، وهذا تبعا لمضمون الفروع أدناه.

الفرع الأول: إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية

1. تأثير الشراكة على سلاسل القيمة: التنويع الجغرافي، إعادة التوجيه، التكامل الإقليمي، والابتكار.

2. القطاعات الأكثر تأثراً: الطاقة، المعادن، التكنولوجيا، والزراعة.

الفرع الثاني: تأثير على الأنظمة المالية العالمية

1. تحدي الهيمنة الدولارية: التسوية بالعملات الوطنية، أنظمة الدفع البديلة، التجارة الثنائية، والاحتياطيات.

2. التأثير على النظام المالي العالمي: تعدد الأقطاب، المنافسة، الابتكار، والاستقرار.

الفرع الثالث: تأثير على التجارة العالمية

1. إعادة تشكيل أنماط التجارة: التوجه الآسيوي، طرق التجارة الجديدة، الأسواق الناشئة، والتكامل الإقليمي.

2. تأثير على منظمة التجارة العالمية: التحديات، الإصلاحات، الاتفاقيات الإقليمية، والتعددية.

المطلب الثالث: التوصيات الاستراتيجية والسياسية

تهدف هذه التوصيات إلى بلورة مسارات عمل واضحة لتعزيز الشراكة الروسية-الصينية وتوجيهها نحو مستويات أعلى من التعاون الفعال. ولهذه الغاية، سيتم تخصيص الفرع الأول لتقديم حزمة من التوصيات للجانب الروسي تركز على الاستغلال الأمثل لميزاته النسبية، يليه الفرع الثاني الذي يعرض توصيات للجانب الصيني تهدف إلى تعميق التكامل الاقتصادي والتقني، ثم يختتم المطلب بالفرع الثالث الذي يقدم مقترحات بناءة موجهة للمجتمع الدولي بغية خلق بيئة داعمة ومستقرة تسمح لهذه الشراكة بأن تساهم إيجابيا في التوازن الجيوسياسي والاقتصادي العالمي.

الفرع الأول: توصيات للجانب الروسي

1. التوصيات الاقتصادية: التنوع الاقتصادي، تطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات التكنولوجية.

2. التوصيات السياسية: تعزيز الحوار السياسي والتعاون الإقليمي.

الفرع الثاني: توصيات للجانب الصيني

1. التوصيات الاقتصادية: الاستثمار في الشراكة وتعزيز التوازن.

2. التوصيات السياسية: تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الإقليمي.



الفرع الثالث: توصيات للمجتمع الدولي

1. التوصيات للدول الغربية: التكيف مع الواقع الجديد وإصلاح النظام الدولي.
2. التوصيات للدول الأخرى: الاستفادة من الفرص وتعزيز التعاون الإقليمي.

جدول رقم (10): ملخص التوصيات الرئيسية

الطرف	التوصيات الاقتصادية	التوصيات السياسية
روسيا	التنوع الاقتصادي	تعزيز الحوار السياسي
الصين	الاستثمار في الشراكة	تعزيز الشراكة الاستراتيجية
المجتمع الدولي	التكيف مع الواقع الجديد	إصلاح النظام الدولي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل الوضع الراهن والتطورات المستقبلية.

الاستنتاجات

تكشف هذه الدراسة الشاملة عن أن الشراكة الاقتصادية الروسية-الصينية تمثل نموذجاً متقدماً للتكيف مع العولمة الاقتصادية المعاصرة، حيث نجح البلدان في بناء شراكة استراتيجية قوية تتجاوز النماذج التقليدية للتعاون الاقتصادي الثنائي. هذه الشراكة لا تقتصر على التبادل التجاري، بل تشمل إعادة هيكلة عميقة للعلاقات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

• النجاح في التكيف مع العولمة الجديدة: أثبتت الدراسة أن كلاً من روسيا والصين نجحا في الاستفادة من ديناميكيات العولمة الاقتصادية دون الخضوع للنماذج الغربية المهيمنة. مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين" وفراً نظرياً فعالاً لبناء شراكة تحترم الخصوصيات الثقافية والسياسية مع تحقيق التكامل الاقتصادي.

• النمو الاستثنائي في التبادل التجاري: شهدت العلاقات التجارية نمواً استثنائياً، حيث ارتفع حجم التبادل من 147 مليار دولار في 2021 إلى 244.8 مليار دولار في 2024. هذا النمو كان مدفوعاً بالتكامل الطبيعي بين الاقتصادين، حيث تخصص روسيا في الطاقة والمواد الخام بينما تخصص الصين في التكنولوجيا والمنتجات المصنعة.

• تعزيز التكامل الإقليمي في آسيا والمناطق الأخرى

تشير التحليلات إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو "الشراكة الاستراتيجية المستقرة" (احتمالية 60%)، والذي يتضمن نمواً مستقراً مع تطوير تدريجي للتعاون. هذا السيناريو يوازن بين الفرص والتحديات ويتيح للبلدين الاستفادة من مزايا التعاون مع الحفاظ على الاستقلالية.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن الشراكة الاقتصادية الروسية-الصينية تمثل نموذجاً ناجحاً للتكيف مع العولمة الاقتصادية المعاصرة، وأن مبدأ "الصين في العالم والعالم في الصين" يوفر إطاراً نظرياً فعالاً لبناء شراكات اقتصادية تحترم التنوع الثقافي والسياسي. هذه الشراكة لا تمثل فقط تحولاً في العلاقات الثنائية، بل تساهم في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي نحو مزيد من التعددية والتوازن.

نجاح هذه الشراكة في تحقيق أهدافها طويلة المدى يتطلب معالجة التحديات الهيكلية الراهنة، وتطوير آليات أكثر فعالية للتعاون والتنسيق، والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي تعزز التكامل المتوازن. كما يتطلب من المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد والعمل على إصلاح المؤسسات الدولية لتعكس التوازنات الجديدة في الاقتصاد العالمي.

إن مستقبل هذه الشراكة، ومعها مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، يعتمد على قدرة جميع الأطراف على التكيف مع التطورات الجديدة والعمل بشكل بناء لتحقيق الاستقرار والازدهار المتبادل.

الاقتراحات والتوصيات

- للجانب الروسي: التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية، تطوير البنية التحتية في الشرق الأقصى، وتعزيز القدرات التكنولوجية والابتكار.
- للجانب الصيني: زيادة الاستثمارات النوعية في روسيا، تعزيز التوازن في التجارة الثنائية، ودعم تطوير القطاعات الاستراتيجية الروسية.



- للمجتمع الدولي: التكيف مع الواقع الجديد للتعددية الاقتصادية، إصلاح المؤسسات الدولية لتعكس التوازنات الجديدة، وتعزيز الحوار البناء بدلاً من المواجهة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1- المعاهدات والاتفاقيات

- اتفاقية التعاون الاقتصادي الروسية-الصينية. (2023).
- اتفاقية التعاون التكنولوجي. (2024).
- البيان المشترك للقمة الروسية-الصينية. (مايو، 2024). موسكو.
- مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال الطاقة. (2024).

2- التقارير

- بنك الصين الشعبي. (2024). تقرير السياسة النقدية.
- البنك المركزي الروسي. (2024). تقرير الاستقرار المالي.
- صندوق النقد الدولي. (2024). تقرير الاستقرار المالي العالمي.
- مجلس الأعمال الروسي-الصيني. (2024). تقرير التعاون الاقتصادي السنوي.
- مركز الدراسات الاقتصادية الآسيوية. (2024). تقرير العولمة والتكامل الإقليمي.
- الهيئة الفيدرالية للإحصاء الروسي. (2024). إحصاءات التجارة الخارجية.
- وزارة التجارة الصينية. (2024). التقرير السنوي للتجارة الخارجية.

3- الكتب

- إيفانوف سيرغي. (2024). روسيا والتوجه شرقاً. موسكو: دار النشر الاقتصادية.
- تشانغ وي. (2024). مبادرة الحزام والطريق: النظرية والتطبيق. بكين: دار النشر الدولية.
- لوفنغ. (2023). الصين والعولمة الاقتصادية الجديدة. بكين: دار النشر الأكاديمية.

4- المقالات

- مركز كارنيجي للشرق الأوسط. (2024). "الشراكة الروسية-الصينية: الواقع والآفاق".
- معهد الاقتصاد العالمي. (2024). دراسة الشراكات الاقتصادية. تم الاسترداد من أكاديمية العلوم الروسية.
- معهد الشرق الأقصى. (2023). أكاديمية العلوم الروسية، "آسيا في القرن الحادي والعشرين".

5- المواقع الإلكءرونفة

- موقع البنك المركزف الروسف .ru.cbr.www
- الموقع الرسف لوزارة التجارة الصفنف. بلا ءارفء .cn.gov.mofcom.www
- الموقع الرسف لوزارة ءنمفة اققءصاءفة الروسية .ru.gov.economy.www
- موقع بنك الصفن الشفف .cn.gov.pbc.www

ءانفا: باللفة الأءنففة

1-Books

- Gilpin, R. (2001). Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Retrieved from Princeton University Press
- Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2011). Power and Interdependence. 4th Edition. Retrieved from Longman
- Pempel, T. (2021). The Economic Foundations of East Asian Security. Retrieved from Stanford University Press
- Rodrik, D. (2018). Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Retrieved from Princeton University Press
- Stiglitz, J. E. (2017). The Euro: How a Common Currency Threatens the Future of Europe. Retrieved from W. W. Norton & Company

Periodicals Journals

- Asian Survey, Vol. 64, No. 1, . (2024).
- China, J. o. (Journal of Contemporary China), Vol. 33, No. 145, . (2024).
- Organization, I. (International Organization), Vol. 78, No. 2. (2024).
- Politics, W. (World Politics), Vol. 76, No. 3. (2024).
- Post-Communism, P. o. (Problems of Post-Communism), Vol. 71, No. 2, . (2024).

2- Reports

- Bloomberg. (2024). “Asia Economic Integration”, ءقارفر (Reports).
- Financial, T. (2024). “Russia-China Trade Relations”, Journal, W. S. (Wall Street Journal), “Global Supply Chains. (2024).
- Reuters. (2024). “Energy Market Analysis”.